

وإلى جانب العقيدة يعطيه كذلك تشريعات الزواج والطلاق ، والحدود .
وتشريعات مدنية مختلفة .

الزواج والطلاق - أو العلاقة بين الرجل والمرأة عامة - عنصر ثابت له تشريع ثابت ، لأنه يركز على أسس لا تتغير . هي الرجل من جهة والمرأة من جهة ،
والعلاقة الشديدة التي تجذب كلاً منهما للآخر وتشده إليه .

والحياة تتغير ظروفها : المجتمع يتغير . والاقتصاد يتغير . ونظم التعليم تتغير . والسياسة تتغير . ولكن ذلك لا يغير شيئاً من الحقيقة التي تحكمها الفطرة بوظائفها وعملياتها الحيوية ، وغدها وكمياوياتها ، وهي أن الرجل رجل والمرأة امرأة ، ولا غنى لأحدهما عن الآخر ، ولا انفصال ولا استقلال^(١) .

والحدود - أي العقوبات المفروضة على الجرائم - عنصر ثابت كذلك ، لأنه يركز على شيء ثابت : هو علاقة الإنسان بأخيه الإنسان - أو علاقة الفرد بالمجتمع - وحرمة كل إنسان التي لا يجوز أن يعتدى عليها الآخرون .

والحياة تتغير ظروفها : ارتباطات العمل تتغير . وعلاقات الإنتاج تتغير . وعلاقات الإنسان « بالآلة » تتغير . والنظم السياسية تتغير . ولكن ذلك لا يغير شيئاً من الحقيقة الثابتة التي تحكمها وقائع التاريخ البشرى . وهي أن

(١) في كتاب « شبهات حول الإسلام » في فصل : الإسلام والمرأة ، بحث تفصيلي لعلاقة الرجل والمرأة وطبيعتها في الإسلام ، وقد بينت هناك كيف عالج الإسلام الأمر في عدالة كاملة ، وكيف أن « التطور » المزعوم لا يضيف شيئاً لهذه العدالة أما التطور بمعنى الفساد الخلقى أو بمعنى المساواة الآلية بين المرأة والرجل ، فقد كانت له ظروف محلية في أوريا - شرحها هناك - وليس « قيمة » حقيقية من القيم الإنسانية .